الأمم المتحدة

A/C.2/69/L.31

الجمعية العامة

Distr.: Limited
30 October 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)*: مشروع قرار

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/١٩٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٢٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٣ و ٥٧/٢٧٠ ألف المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٦٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٥٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، و ٦٧/٢٠٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٨/٢١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٨/٣٠٩ المؤرخ

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

031114 031114 14-63672 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وسائر القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١/١٦ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والمتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨] وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٩] والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٠] وإعلان

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار دإ-٢/٢١، المرفق.

ومنهاج عمل بيجين[11] والوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[12]،

وإذ تشير إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا (خطة عمل اسطنبول)[13]،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المعقود في فيينا من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[14] والإعلان المتعلق ببرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز في تنفيذه والمبادرات المتخذة لتنفيذه في المستقبل[15] واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[16] والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[17] وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[18]،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة

---

(١١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١٢) القرار ٦٨/٦.

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٤) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٥) القرار دإ-٢/٢٢، المرفق.

(١٦) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٧) القرار ٢/٦٥.

(١٨) تقرير المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، آبيا، ساموا، ١-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/CONF.223/10)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

المدة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعيد أيضا تأكيد الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منذ عام ١٩٩٢ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٨/٣١٠ الذي أحاطت فيه علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين عن المناقشات والتوصيات التي انبثقت عن الحوارات المنظمة الأربعة التي عقد كل منها على مدى يوم واحد، خلال دورة الجمعية الثامنة والستين، للنظر في الترتيبات الممكنة لإنشاء آلية تيسير تعزز التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الفقر أعظم تحد يواجهه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه وأنه لا يمكن التشديد بالقدر الكافي في هذا الصدد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإن اتخاذ تدابير محددة على نحو متضافر على جميع الصعد أمر لازم لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة بما يتسق مع الغايات والأهداف المتفق عليها دوليا المتصلة بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة بالموضوع لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة للألفية[١٩]،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة

(١٩) القرار ٥٥/٢.

القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل تحقيق التنمية،

١ - تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦] وتحث على التعجيل بتنفيذ ما جاء فيها؛

٢ - تعيد أيضا تأكيد قرارها ٦٨/٣٠٩ الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة[٢٠]، وقررت أن يكون تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣ - تحيط علما بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة[٢١] الذي سيشكل إسهاما في عملية تمويل التنمية، وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضا؛

٤ - تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام[٢٢]؛

٥ - تشير إلى عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في آبيا، ساموا، من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وترحب باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر، إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[١٨]، التي تشكل الالتزام السياسي المتجدد من المجتمع الدولي بتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي أكد فيها رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من منظور التنمية المستدامة بالنظر إلى أوجه ضعفها الشديد، وتدعو إلى التنفيذ الكامل لمسار ساموا، وتشدد على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات التي تواجهها؛

٦ - تشير أيضا إلى الالتزام المعلن في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره هيئة رئيسية في المتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

---

(٢٠) A/68/970. ترد التحفظات التي أبدتها الدول الأعضاء على التقرير في الفرع الثالث منه، الفقرة ١٣.

(٢١) A/69/315.

(٢٢) A/69/312.

وما يتصل بها من ميادين، وتسلم بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن؛

٧ - تعيد تأكيد قرارها ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، وترحب بالجلسة الافتتاحية للمنتدى التي عقدت برعاية الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وكذلك باجتماع المنتدى الذي عُقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤؛

٨ - تحيط علما بتقرير اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتدعو المنتدى أن يقوم في اجتماعه لعام ٢٠١٥، الذي سيُعقد برعاية المجلس، بمناقشة وبحث دوره في متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أساليب عمله في هذا الصدد، وتطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريرا يوافي به المنتدى عن هذا الموضوع، آخذا في الاعتبار آراء الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى؛

٩ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين أن يدعو إلى مشاورات تجرى مع الدول الأعضاء بهدف عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، في عام ٢٠١٥، فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقا للقواعد الإجرائية المعمول بها، وتقرر في هذا الصدد أن يُعقد في عام ٢٠١٩، في بداية دورة الجمعية العامة، اجتماع من الاجتماعات التي يعقدها المنتدى تحت رعاية الجمعية العامة، وذلك على مدى يومين، دون أن يكون هذا مانعا من عقد اجتماع من هذا القبيل في مناسبات أخرى، بصفة استثنائية، بقرار تتخذه الجمعية العامة؛

١٠ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصلا التنسيق مع مكاتب اللجان المعنية التابعة للجمعية العامة ومع مكتب المجلس لتنظيم أنشطة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تنظيما يحقق الاستفادة من إسهامات ومشورة منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، وتشجع على إجراء مشاورات موسعة بشأن تنظيم اجتماع المنتدى تحت رعاية المجلس في عام ٢٠١٥؛

١١ - تحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين عن المناقشات والتوصيات المنبثقة عن الحوارات المنظمة الأربعة التي عقد كل منها على مدى يوم واحد بشأن الترتيبات الممكنة لإنشاء آلية تيسير تعزز استحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد

أن يعد قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١٥ نموذجا أوليا لآلية تيسير التكنولوجيا، استنادا إلى الخيارات الأربعة للترتيبات الممكنة بصيغتها الواردة في موجز الحوارات المنظمة، حتى يتسنى النظر في النموذج خلال المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك بهدف إنشاء الآلية؛

١٢ - تشير إلى الفقرة ٥ من قرارها ٢٠٣/٦٧، بما في ذلك قرارها استعراض الترتيب المتعلق باعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئةَ المؤقتةَ للدول الأعضاء المكلفةَ بتلقي التقارير من مجلس وأمانة إطار عمل السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، على النحو المبين بالتفصيل في إطار العمل[٢٣]، وكذلك إلى قرارها ٢١٠/٦٨ المتخذ في هذا الصدد، وتشير أيضا إلى المناقشات التحاورية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٤ تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطلب إلى مجلس وأمانة إطار عمل السنوات العشر أن يبلغا المنتدى، حين اجتماعه تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وضمن شروط الشفافية والشمول وحسن التوقيت، بالتقدم المحرز في إنجاز أعمالهما كما ترد مفصلة في إطار السنوات العشر، بما في ذلك عن الصندوق الاستئماني للتبرعات، وذلك على أساس سنوي، وتطلب أن تُدرج هذه التقارير، وكذلك المقررات والتوصيات التي يصدرها المنتدى السياسي في هذا الصدد، في تقرير المنتدى؛

١٣ - تقرر، وهي تضع في اعتبارها القرار ٢٠٣/٦٧، فيما يتعلق بترشيح عضوين من كل مجموعة من مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية لعضوية مجلس إطار عمل السنوات العشر، أن يُسمح لمجموعات الأمم المتحدة الإقليمية، استثنائياً، بإعادة ترشيح أحد عضويها الحاليين في المجلس لفترة إضافية أخرى، مراعاة لأهمية ضمان الاستمرارية في عمل المجلس، على أنه لا يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تحتفظ بالعضوية لأكثر من فترتين متتاليتين؛

١٤ - تشير إلى قرارها أن يعزز المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الصلة بين العلوم والسياسات، وتشير أيضا إلى المناقشات التحاورية التي جرت في المنتدى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن نطاق التقرير المقرر إعداده عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعداده، وتشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة لتنسيق عملية إعداد مشروع تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وتؤكد ما يلي:

---

(٢٣) A/CONF.216/5، المرفق.

(أ) ينبغي أن يكون النطاق الجغرافي للتقرير عالميا، وينبغي للتقرير أن يراعي اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وأن يحترم السياسات والأولويات الوطنية؛

(ب) ينبغي أن يحيط محتوى التقرير بالتقدم المحرز في القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ، مع إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ومراعاة الاتجاهات الماضية والمستقبلية، والنتائج العلمية التي تشمل العلوم الطبيعية والاجتماعية وتبين المجالات التي يمكن أن تُتخذ فيها إجراءات على مستوى السياسة العامة وتصدر بشأنها توصيات، والدروس المستفادة، والفرص المتاحة، والتحديات التي تواجه التنفيذ؛

(ج) ينبغي للتقرير أن يشمل تقييمات الأمم المتحدة المتاحة حاليا وتحليل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها الثلاثة؛

وتقرر أن يواصل المنتدى النظر، في اجتماعه المقبل الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في نطاق مشروع التقرير المقرر إعداده عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعداده، مستندا في ذلك إلى النموذج الأولي الذي تعده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

١٥ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة[٢٤]، وتكرر دعوتها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة، وتهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان في تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة في خططها الاستراتيجية وأنشطتها التنفيذية وأنشطتها الأخرى، وتشجع كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على بذل جهود متجددة واستكشاف نهج جديدة لتعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وموافاة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في عام ٢٠١٦، بتقارير عن تلك الجهود وعن التحديات التي تعترضها، وتدعو الأمين العام إلى مواصلة إطلاع الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على ما يحرز من تقدم في هذا الصدد، وذلك لأغراض من بينها نظر المنتدى في هذا الأمر؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

---

(٢٤) A/69/79-E/2014/66.

١٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند الفرعي المعنون ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة“ في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“.